

ولايتي : إيران هي الراجح في المفاوضات النووية

عراقجي : سنحتفظ بجميع الإمكانيات النووية الإيرانية

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري، في اتصال هاتفي بينهما أمس، ما توصلت إليه المفاوضات النووية بين إيران والدول الكبرى في مجموعة 1+5.

وأطلع الوزير الأميركي نظيره الروسي على اجتماعه الأخير مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وأوضحت الخارجية الأميركية في بيان صدر عنها بعد الاتصال: «لقد اتفقا على استمرار الاتصال في ما بينهما بشأن هذا الموضوع في الأسابيع الأخيرة».

وكان رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام على أكبر ولايتي أكد أن المفاوضات النووية الإيرانية لن يتراجعا عن مواقفهم، معرباً عن ثقته في أن إيران ستكون الرابع في المفاوضات النووية، حتى أن استغرقت المفاوضات مع السادسة الدولية فترة طويلة.

وأشار ولايتي إلى أن إيران من دعاة المفاوضات وتتابع هذا الموضوع وأن المفاوضات لن تتوقف أبداً من جانبها. وقال: «إن المفاوضات تتابع في إطار المبادئ التي تم تحديدها من قبل قائد الثورة الإسلامية والمتمثلة في الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني الذي يتطلع إلى الاستفادة من الطاقة النووية في إطار القوانين والرقابة الدولية. هذا في حين أن بعض الدول الأعضاء في مجموعة 1+5 تريد حرمان إيران من حقها الطبيعي خلافاً للقوانين والعقود الدولية، إلا أن إيران تصمد أمام هذه القضية».

من جهته، أكد مساعد وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي أن بلاده لن تقبل باستمرار حتى إجراء واحد للحظر بعد الاتفاق



النووي الشامل، مشدداً على الاتراج في العمل ولا وقف لأي من المنشآت وسيتم الاحتفاظ بجميع الإمكانيات النووية في البلاد. وقال عراقجي رداً على التصريحات الأخيرة لمساعدة وزير الخارجية ومدنية أميركا في مجموعة «1+5»، وندي شيرمان. إن المفاوضات بين إيران ومجموعة «1+5» تضي الأمام في طريق صعب ووليء بالمعتادات وليست هناك آفاق مشرقة لإنهائها في الموعد المقرر.

وأضاف: «لا شك أن السعي للمفاوض عبر وسائل الإعلام بدلاً من طاولة المفاوضات وطرح مطالب سياسية علينا، خصوصاً إذا كانت غير منطقية، لن يساعد في التقدم والوصول إلى

سلمية برنامج إيران النووي، فإن تحقيق هذا الهدف لن يكون سهلاً».

وأضاف: «لقد قدمت إيران حتى الآن العديد من الطروحات والمقترحات التي تضمن سلمية برنامجها النووي وإزالة الشكوك بشأنه، وسنعلن عن تفاصيل هذه المقترحات للرأي العام في الوقت المناسب، وحينذاك سيكون في إمكان الجميع إصدار الحكم بشأن المقصر والمسؤول عن فشل المفاوضات إذا جرى إهدار هذه الفرصة، كما أن العديد من الساسة الغربيين أعربوا عن أسفهم حيال إهدار فرص مماثلة سابقاً بسبب أطماع الإدارة الأميركية».

وشد كبير المفاوضين الإيرانيين على أن موقف بلاده في المفاوضات واضح وشفاف ومبني على عدم التراجع عن حقوقها النووية ولكنها في الوقت نفسه مستعدة لإضفاء الشفافية وبناء الثقة، وهذا يعني ألا تراجع في العمل ولا وقف لأي من المنشآت وسيتم الاحتفاظ بجميع الإمكانيات النووية في البلاد والاستمرار في عملية التخفيف الصناعي وفقاً لاحتياجاتها ولن تقبل باستمرار حتى إجراء واحد للحظر في إطار الاتفاق النووي الشامل.

وكانت مساعدة وزير الخارجية الأميركي وندي شيرمان قد قالت إن الولايات المتحدة تأمل في أن تتبنى إيران الخيار الصحيح بشأن برنامجها النووي، وأن توافق على اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكيد للعالم أن برنامجها النووي سلمى.

وأضافت المسؤولة الأميركية في كلمة ألقته فس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أن ذلك سيعض نهاية للجزلة الاقتصادية والديبلوماسية التي تعاني منها إيران، محذرة في الوقت نفسه من أنه إذا لم يتحقق ذلك فستقع المسؤولية على إيران.

انتهاء عمليات المارينز الأميركية والقوات القتالية البريطانية في أفغانستان



من جهته، قال الكابتن ريان ستينجرج من قوات مشاة البحرية الأميركية: «أصبحت خاوية الآن... عندما وصلت إلى هنا كانت لا تزال تعج بالحركة وكانت هناك الكثير من الخدمات والأشخاص».

وينتمي ستينجرج إلى القوة التي تشرف على المراقبة والأمن بغرض الانسحاب، وسيكون أفرادها من أواخر من يغادرون أفغانستان، حيث أشارت أحدث التقديرات الرسمية إلى أن عدد القوات الدولية المشتركة في القاعدة كان 4500 وأن هذا العدد سيرحل قريباً.

وبعد الانسحاب، ستتحول القاعدة التي تبلغ مساحتها 6500 فدان إلى مقر للقوة 215 التابعة للجيش الوطني الأفغاني، ولن يكون هناك وجود أجنبي تقريباً في إقليم هلمند، الذي ينتج ما بين 80 و90 في المئة من الأفيون، ما يساعد في تمويل عمليات طالبان.

أنهت آخر وحدات مشاة البحرية الأميركية والقوات القتالية البريطانية عملياتها رسمياً في أفغانستان أمس من دون أن تقضي نهائياً على حركة طالبان التي يتحصن مقاتلوها في الجبال.

وانتقلت هذه القوات إلى قاعدة «كامب ليندنريك» أفغانستان، وهي أكبر قاعدة أميركية سيتسلمها الأفغان عندما ينتهي الائتلاف الدولي مهمته القتالية في البلاد.

وأوردت وكالة «رويترز» أن الإعلام الأميركية والبريطانية أنزلت وأزيلت للمرة الأخيرة في المقر الإقليمي للقوات الدولية بعد 13 عاماً من الإطاحة بنظام حكم حركة طالبان في أفغانستان، لتتحول هذه القاعدة التي كانت تضم 40 ألف جندي إلى مدينة أشباح شديدة التحصين.

تجارب لقاحات لمكافحة «إيبولا»

وفرض حجر صحي في ولايتين أميركيتين

دي بلازيو عن إصابة طبيب عاد أخيراً من غينيا، حيث كان يعمل مع منظمة أطباء بلا حدود وعالج مصابين بإيبولا، والطبيب كريغ سينسر هو رابع شخص تتأكد إصابته بالمرض في الولايات المتحدة.

وبعد هذا الإعلان، أمر حاكم نيويورك ونيجوجيرزي الجمعة فرض العزل على كل المسافرين الذين كانوا على اتصال بمرضى مصابين بإيبولا في غرب أفريقيا.

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تجارب للقاحات ضد حمى «إيبولا» ستجرى في شهر كانون الأول، وقالت مساعدة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ساري بول كيني في جنيف إن تجارب اللقاحات ستجرى في الدول الأفريقية الثلاث (ليبيريا وغينيا وسيراليون) التي تشهد أكبر انتشار للمرض.

وأوضحت كيني في مؤتمر صحافي أنه إذا تبين أن هذه اللقاحات مجدية، فسيتم إرسال مئات الآلاف منها إلى غرب أفريقيا بحلول نهاية الفصل الأول من 2015، وأضافت أن اختبارات تجري في الولايات المتحدة وبريطانيا ومالي وستستكمل في سويسرا وألمانيا قريباً.

وجاء ذلك في وقت أعلن حاكم ولايتين أميركيتين فرض حجر صحي بعد تأكيد إصابة طبيب في ولاية نيويورك بالفيرس. وأعلن رئيس بلدية نيويورك بيل



شعبية رئيس الوزراء الياباني

تراجع بعد استقالة وزيرتين

صعبة بشأن سياسات رئيسية بينها ما إذا كان يمكن المضي في زيادة ضريبة المبيعات وإعادة تشغيل المفاعلات النووية التي أغلقت بعد كارثة فوكوشيما في العام 2011.

واستقال يوكو أوبوشي، وهي ابنة رئيس وزراء سابق، من منصبها كوزيرة للتجارة والصناعة يوم الإثنين الماضي بعد الاعتراف بشكوك حول ما إذا كانت مجموعات دعم لها آساءت استخدام تمويلاتها السياسية، حيث أظهر استطلاع «يوموري» أن 73 في المئة اتفقوا على أنه كان من الصواب أن تستقيل أوبوشي.

كما استقالت ميدوري ماتوشيشيما من منصبها كوزيرة للعدل في اليوم نفسه بسبب مزاعم بأنها انتهكت قوانين الانتخابات، حيث تعتبر الوزيرتان من بين خمس وزيرات عينهن آبي في شهر أيلول في خطوة لكسب تأييد الناخبين من خلال تحدي الهيمنة الذكورية على السياسة في اليابان.



الجدد، وهم التوازن الهش في المجتمع الأوكراني، ودفع البلاد إلى هاوية التناحر».

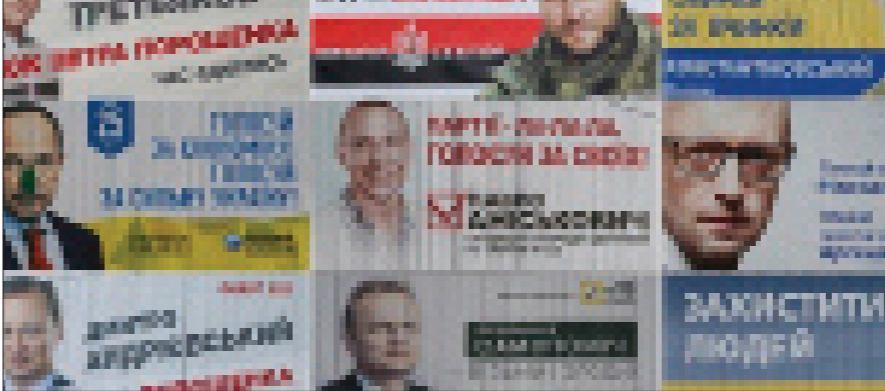
وشدد لافروف على أن بلاده «لم تشكل أبداً بحق أوكرانيا في تطوير علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كل ما في الأمر يتعلق بحضوره إلا يلحق ذلك ضرراً بروسيا وشركائها في الاتحاد الجمركي، وجميع الدول الأعضاء في المنطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة، بما في ذلك أوكرانيا، وألا يقود ذلك إلى خلق ممرات لإدخال بضائع أوروبية رخيصة إلى أراضيها بدون رسوم جمركية»، وأعرب عن أمله في أن تسفر المفاوضات المقبلة حول هذا الموضوع عن إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف.

وقال لافروف إن الأهم في الوقت الراهن هو تجاوز الأزمة الحادة في أوكرانيا، مشيراً إلى توفر المقدمات اللازمة لذلك، ولا سيما الاتفاقات التي تم التوصل إليها في العاصمة البيلاروسية مينسك في 5 و19 من الشهر الماضي حول تأمين وقف ناطب لإطلاق النار وإبعاد الأسلحة الثقيلة عن خط التماس بين قوات الجنائين، وضمان مراقبة الوضع في منطقة النزاع من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتابع الوزير قائلاً: «من الضروري دعم الاتصالات بين ممثلي كييف من جهة وجمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعيبيتين» من جهة أخرى، وذلك تمهيداً لبدء الحوار السياسي الشامل من أجل بحث سبل التوصل إلى وقف وطني وإجراء إصلاح دستوري بمشاركة جميع الأقاليم الأوكرانية، بناء على التزامات كييف بحسب بيان جنيف الذي تم الاتفاق عليه 17 نيسان الماضي.

لا فروف: يجب ألا تكون شراكة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على حساب روسيا

تورتشينوفا: الغالبية البرلمانية الموالية لأوروبا ستشكل الحكومة بسرعة



بدره، صرّح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا لا تعارض الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، شريطة ألا تكون على حساب المصالح الروسية.

وفي مقابلة مع صحيفة «فيردس غانغ» النرويجية، أشار لافروف إلى اتفاق موسكو وكييف وبروكسل أخيراً على تأجيل تطبيق المواد الاقتصادية لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وهذا القرار يماثل في أغلب بنوده القرار الذي اتخذته البرلمان الأوكراني التشريعي فيكتور يانوكوفيتش في خريف العام الماضي، والذي اندلعت بسببه الاحتجاجات في أوكرانيا وأدت إلى الانقلاب على يانوكوفيتش.

وتابع الوزير الروسي مستناباً: «هل كان من المجدي دعم الانقلاب على الدستور في كييف، الذي أيدّه القوميون المتطرفون والتازيون

بناء بلد قوي مستقل». وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في وقت سابق أن الانتخابات البرلمانية والمحلية في أوكرانيا يجب أن يتلوهما إجراء إصلاحات شاملة ويبدأ حوار وطني يهدف إلى حل جميع المشكلات الحادة التي تعاني منها البلاد.

وفي جلسة لمجلس الأمن للأمم المتحدة للشؤون السياسية أوسكار فرناندس تارانكو إنه مع الأخذ بعين الاعتبار «الوضع المضطرب في بعض مناطق أوكرانيا»، فمن المهم أن تجري الانتخابات التشريعية المبكرة العزم إجراؤها يوم الأحد المقبل، وكذلك الانتخابات المحلية المقررة في 7 كانون الأول المقبل، في أجواء سلمية وأن تصبح «مرحلة هامة في الجهود الرامية لإعادة الاستقرار في البلاد».

وكان الرئيس الأوكراني قد أشار يوم السبت الماضي في كلمة تلفزيونية إلى أنه يريد تحقيق أغلبية يمكنه من إجازة قوانين لدعم برنامج مؤيد لأوروبا والاتصال عن الماضي السوفيتي. وأضاف: «بدون مثل هذه الأغلبية في البرلمان سيبقى برنامج الرئيس ببساطة على الورق فقط».

من ناحيته، أمل رئيس البرلمان الأوكراني الكسندر تورتشينوفا أن تتشكل في البرلمان الأوكراني الجديد أغلبية موالية لأوروبا، وقال للصحافيين أمس بعد أن ألقى بصوته في العاصمة كييف: «أمل أن تحصل على أغلبية وطنية ديمقراطية موالية لأوروبا في البرلمان الجديد، تستطيع تشكيل حكومة جديدة بسرعة، لتسير أوكرانيا على الطريق الأوروبي، طريق التجديد، طريق

أدلى الناخبون في أوكرانيا بأصواتهم أمس في الانتخابات البرلمانية المبكرة، لانتخاب 424 ممثلاً عنهم في البرلمان الأوكراني «الرادا» لمدة خمس سنوات، والتي من المتوقع أن تاتي نتائجها لصالح حزب الرئيس الأوكراني الحالي بيوتر بوروشينكو الموالي للغرب.

وتعتبر هذه الانتخابات العامة الثانية خلال 6 أشهر، حيث جرت انتخابات استثنائية للرئيس في 25 أيار، والانتخابات البرلمانية الأولى في البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات الدموية التي شهدتها شوارع العاصمة كييف الشتاء الماضي وأسفرت عن رحيل الزعيم المؤيد لموسكو فيكتور يانوكوفيتش.

كما تآتى في ظروف أزمة سياسية واقتصادية حادة، فقدت خلالها أوكرانيا السيطرة على جزء من أراضيها في شرق البلاد، وأدى النزاع المسلح إلى توقف الصناعة في منطقة دونباس ونفاذ الموارد المالية، علاوة على أن ممثلي جمهورية دونيتسك ولوغانسك أعلنوا مراراً أن هذه الانتخابات لن تجري في أقاليمهم.

وشارك في الانتخابات أمس 29 حزباً سياسياً، بينها «كتلة بيوتر بوروشينكو» و«الجبهة الشعبية» بقيادة رئيس الوزراء أرسيني ياتامشنيوك ورئيس البرلمان الكسندر تورتشينوفا، و«الحزب الراديكالي» بقيادة أوليغ لياشكو، إضافة إلى حزب «باتكيفشينا» بقيادة يوليا تيموشينكو، وكذلك الحزب الشيوعي وأحزاب أخرى.

وتولى نحو ألفي مراقب دولي من بينهم فريق يضم 800 فرد من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا متابعة سير العملية الانتخابية، التي انطلقت في تمام الساعة الثامنة من صباح أمس، وأغلقت